الأمم المتحدة

S/PRST/2003/20



Distr.: General
13 November 2003
Arabic
Original: English/French

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٨٥٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٣تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣، وفيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون: ''الحالة في كوت ديفوار''، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

''إن مجلس الأمن يحث جميع القوى السياسية الإيفوارية على أن تنفذ، تنفيذا تاما ودون تأخير أو شروط مسبقة، جميع أحكام اتفاق لينا - ماركوسي وأحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أكرا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (أكرا الثاني)، وذلك بغية تنظيم انتخابات مفتوحة للجميع وحرة وشفافة في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٥.

''ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح ما أحرز من تقدم منذ البيان الذي أصدره رئيسه في ٢٥ تموز/يوليه، وبوجه خاص تعيين وزيري الداخلية والدفاع واعتماد الجمعية الوطنية لقانون العفو، وإعادة فتح الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، والقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لاستعادة النظام العام وإصلاح النظام الأساسي لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية.

''بيد أن مجلس الأمن يعرب عن بالغ قلقه لتباطؤ تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. ويشدد بوجه خاص على أهمية أن تجتمع حكومة المصالحة الوطنية بكاملها في أقرب وقت ممكن لتنفيذ فحوى اتفاق لينا - ماركوسي تنفيذا تاما. ويؤكد من جديد في هذا السياق الطابع الملح لتنفيذ عمليات تجميع القوات المتواجدة في الميدان، لإتاحة الشروع في نزع أسلحتها وتسريحها، على أن تصحب ذلك تدابير لإعادة الإدماج في الجيش النظامي أو الحياة المدنية.

''ويشدد مجلس الأمن كذلك على الحاجة الملحة إلى البدء بإصلاح القانون العقاري والقواعد الانتخابية، وإعادة المرافق العامة وسلطة الدولة في جميع أراضي

131103 131103 03-61186 (A)

كوت ديفوار، وإنهاء استخدام المرتزقة وشراء الأسلحة بطرق غير مشروعة انتهاكا للتشريعات الوطنية.

"ويدين مجلس الأمن بقوة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويدين بالإضافة إلى ذلك مقتل صحفي فرنسي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في أبيدجان. ويدعو مجلس الأمن السلطات الإيفوارية إلى إجراء تحقيق معمق في هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها وفقا للقانون. كما يدعوها إلى ضمان امتناع هيئات الصحافة والجماعات التي تشرف عليها عن تشجيع أي أقوال من شأنها أن تحرض على الكراهية أو العنف.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه حيال خطورة الحالة الإنسانية في الميدان. وفي هذا السياق، يؤيد المجلس أنشطة كافة وكالات الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الشعب الإيفواري.

"ويشجب مجلس الأمن كذلك الأعمال العدائية التي ارتكبت ضد أفراد الأمم المتحدة في بواكي ومان في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ويذكر جميع الأطراف بأنها ملزمة، بموجب القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، بالتعاون مع البعثة السياسية الخاصة التي أنشأها المجلس، أي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبضمان حرية تنقل أفرادها.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه التام للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية وفرنسا والممثل الخاص للأمين العام بغية إحلال الاستقرار في البلد، والسعي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للتراع. ويرحب المجلس بوجه خاص بالمبادرة الأخيرة لرئيس جمهورية نيجيريا وعقد قمة إقليمية في أكرا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لمعالجة المشاكل الأمنية في المنطقة.

"ويثني مجلس الأمن على قوات الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية وفرنسا والبعثة لما تقوم به من أعمال ويعرب عن تقديره لما أبداه أفرادها من التزام وتفان. ويرحب أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وجميع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، لتنسيق جهودها من أجل معالجة القضايا الإقليمية بطرق سليمة. ويعرب عن اعتزامه القيام بدراسة التوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن السبل الكفيلة بتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار."